الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4096 | الأربعاء | 7 ربيع الأول 1443 هـ | 13 أكتوبر 2021 م | السنة الرابعة عشرة

أكدوا أنه غير موفق ولا يتناسب مع الشريعة الإسلامية

رفض نيابي لقرار وزير الدفاع إلحاق المرأة بالخدمة العسكرية

أحمد مطيع

اسامة المناور

فايز الجمهور

مطيع : اليوم يسمح للمرأة بدخول الجيش وغدا يكون تجنيدها إلزاميا كالرجال

رفض عدد من نواب مجلس الأمة قرار النائب الأول وزير الدفاع الشيخ حمد الجابر بفتح باب التسجيل للمواطنات الكويتيات للالتحاق بشرف الخدمة العسكرية كضباط اختصاص وضباط صف وأفراد وفقا لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1967 في شأن الجيش ولوائحه التنفيذية.

وقالوا في تصريحات متفرقة إن القرار لا يتناسب مع الشريعة الإسلامية ، واصفين القرار بأنه غير موفق .

في هذا السياق أكد النائب الدكتور أحمد مطيع رفضه وبشدة قرار وزير الدفاع السماح للنساء بالدخول في الجيش، مؤكدا أن هذا القرار لا يتناسب مع شريعتنا الإسلامية التي راعت طبيعة المرأة التي خلقها الله عليها.

وقال »الشريعة مصدر رئيسي للتشريع وفق المادة 2 من دستور الكويت»، مضيفا ، اليوم يسمح للمرأة بدخول الجيش وغدا يكون تجنيدها إلزاميا كالرجال.

من جهته أشار النائب فايز الجمهور إلى أن إقحام المرأة في الجيش قرار غير موفق»، متسائلا: «أين إحترام خصوصية المرأة الكويتية؟

وقال: تتحججون أنكم في احتياج للمرأة بالشرطة للسجون والتعامل مع النساء لاحترام خصوصيتهن، هل ممكن أن نفهم ما هو احتياجكم للمرأة في الجيش؟

وأضاف: إنه قرار غير موفق وهو نوع من تغريب المجتمع الكويتي المحافظ، وعلى وزير الدفاع مراجعة القرار، وسأتقدم بقانون يمنع دخولها للجيش.

من ناحيته وجه النائب أسامة المناور سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي، استفسر فيه عن الآتي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل هناك نص واضح وصريح في القانون رقم « 32 « لسنة 1967 في شأن الجيش ينص على جواز قبول المرأة في الجيش ؟ وهل تضمن القرار تنظيم مسألة التحاق المرأة في الجيش؟.

2 – نصت المادة الأولى من القانون رقم 20 لسنة 2015 بشأن الخدمة الوطنية العسكرية الخاص بالتجنيد الإلزامي في تعريف الخدمة الوطنية العسكرية أنها مقصورة على «كل كويتي من الذكور» بما معناه ان قبول وزارة الدفاع بفتح مجال الالتحاق للنساء في السلك العسكري بالجيش الكويتي برتبة ضابط وضابط صف يخالف نص القانون فيما يخص التجنيد الالزامي الذي قصره على الذكور علاوة على ما سينسحب أصلا تباعا إلى خضوع الكويتيات للتجنيد الالزامي وتعطيل توظيفهن بالوظائف المدنية وتعريضهن للملاحقات العسكرية عند التخلف وخضوعهن لعقوبات السجن لاحقا بما يهدد استقرار الاسر الكويتية ، فهل راعى القرار هذه الجوانب الاسرية .

3 – حين صدر المرسوم الأميري رقم 221 لسنة 2001 شأن إنشاء هيئة مساندة في وزارة الداخلية ، كانت المبررات وجود حاجة للعنصر النسائي في بعض القطاعات الأمنية نظرا لارتباط تعامل العسكريين مع بعض الأطراف من النساء سواء شاكيه أو مجني عليها أو مشكو في حقها أو التعامل مع حالات الاشتباه والتفتيش لبعض المتورطات في الجرائم أو فيما يخص التعامل مع المسجونات . لذا يرجى موافاتنا بالأسباب التي دفعت وزارة الدفاع إلى الإعلان والتصريح عن التوجه لفتح باب الانتساب لدورات ضباط الصف والأفراد للنساء في الجيش الكويتي ؟ وهل هناك حاجه ملحه لذلك او ضرورة طارئة ؟.

4 – يتبين من التصريح المنشور في جريدة القبس «عدد يوم 12–10–2021» أن قرار فتح بياب القبول للنساء في الجيش الكويتي سيكون بقرار من وزير الدفاع في حين أن فتح باب القبول في وزارة الداخلية كان بموجب المرسوم الأميري رقم 221 لسنة 2001 ؟ فهل تملك وزارة الدفاع اصدار قرار منفرد بهذا الشأن ؟.

المناور : هل هناك نص واضح وصريح في القانون ينص على جواز قبولها بالخدمة ؟

الجمهور : هل ممكن أن نفهم ما هو احتياجكم للمرأة في الخدمة العسكرية بالجيش؟

5 – المرأة الكويتية أثبتت نجاحها وتميزها وتفوقها في الوظائف المدنية والفنية ومنها ما يتعلق بالخدمات الطبية والقطاعات الهندسية بالجيش الكويتي ، ولم يكن هناك مبرر لتحويل توظيفها إلى نظام العسكرة والرتب العسكرية بما يحدث تمييزا وتفريق بين الموظفة المدنية والموظفة العسكرية ، دون أن تتوافر المبررات التي أدت إلى وجود الشرطة النسائية التي لها ارتباط بجمهور النساء. فهل أخذ هذا الامر بعين الاعتبار؟.

وكان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ حمد الجابر قد أصدر قرارا وزاريا أمس بفتح باب التسجيل للمواطنات الكويتيات للالتحاق بشرف الخدمة العسكرية كضباط اختصاص وضباط صف وأفراد وفقا لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1967 في شأن الجيش ولوائحه التنفيذية على أن يقتصر في المرحلة الحالية على مجال الخدمات الطبية والخدمات العسكرية المساندة.

تتمات

البراك ورفاقه

اللائحية فقد أبلغت سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح، والوزير المعني بالاستجواب المكون من ثلاثة محاور وسيتم إدراجه في أول جلسة عادية مقبلة».

من جهته أوضح النائب د. هشام الصالح أن استجوابه إلى وزير الصحة د. باسل الصّباح يتكون من ثلاثة محاور، تتعلق بصورَ الهدر المختلفة في وزارة الصحة رغمَ ادعاء العجوزات، وسوء إدارة أزمة جائحة كورونا والتجاوزات الإدارية في وزارة الصحة.

وتعليقا على مجريات الحوار الوطني بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، قال النائب الدكتور هشام الصالح: «تصلنا أخبار طيبة عن الحوار، وسنرى بإذن الله مسلم البراك في الكويت خلال أيام».

ورفض الصالح القول بأن استجوابه يراد به تعطيل الحوار الوطني أو التشويش عليه، مؤكدا أن ذلك غير صحيح، ولم يخطر بباله مطلقا عندما اعتزم تقديم استجوابه ، قائلا : «لا أحد يزايد علينا».

يأتي تصريح النائب الصالح ليعزز التكهنات التي رشحت قبل أيام، حول احتمالات عودة النواب السابقين وبعض الإعلاميين والناشطين السياسيين الموجودين في تركيا حاليا، حيث بات في حكم المؤكد أن تتم هذه العودة خلال الأيام القليلة المقبلة، وتحديدا قبل 23 الشهر الجاري.

في غضون ذلك ذكرت مصادر مطلعة أن الحكومة أبدت مرونة كبيرة، خلال مناقشة برنامج عملها مع الطرف النيابي، ضمن جلسات الحوار الوطني، مشيرة إلى أن النواب طلبوا إدراج قوانين دعم الحريات، وفصل القضاء، وإصلاح النظام الانتخابي، والملف الاقتصادي، وهو ما تجاوبت معه الحكومة بدرجة معقولة، بما يرجح التوصل إلى اتفاق قبل دور الانعقاد

وأشارت المصادر إلى أنه سيعقد اليوم «الأربعاء» وغدا «الخميس» الاجتماع الختامي مع مستشاري الديوان الأميري، تمهيداً للخروج بمقررات الحوار، قبيل افتتاح دور انعقاد مجلس الأمة المقرر في 26 الجاري.

الجابر : الكويتيات

32 لسنة 1967 في شأن الجيش ولوائحه التنفيذية، على أن يقتصر في المرحلة الحالية على مجال الخدمات الطبية والخدمات العسكرية المساندة.

وقال الشيخ حمد جابر العلي ل «كونا» بهذه المناسبة، إن «المرأة الكويتية أثبتت أنها أخت الرجال في جميع المجالات، وأصعب الظروف والفترات التي مرت على البلاد، لذا آن الأوان لأن نعطي المواطنات الكويتيات الفرصة لدخول السلك العسكري في الجيش الكويتي، جنبا إلى جنب مع أخيها الرجل».

أضاف أن قراره الصادر أمس «يأتي انطلاقا من دور ومسؤولية الجيش الكويتي في حماية البلاد، والحفاظ على أمنه واستقراره من أي خطر خارجي، إضافة إلى تقديم الدعم والمساندة للجهات الحكومية لمواجهة أي مستجدات داخلية وبغية تمكين المواطنات الكويتيات من الالتحاق بشرف الخدمة العسكرية».

وأكد ثقته التامة «بقدرة وإمكانية واستعداد المرأة الكويتية لتحمل عناء ومشقة العمل في الجيش، وأنها ستنجح في خوض هذه التجربة لأنها تتطلع بشغف إلى خدمة وحماية وطنها والذود عن مصالحه والحفاظ على أمنه واستقراره».

وأوضح الشيخ حمد جابر العلي أنه بناء على هذا القرار سيتسنى للمواطنات الكويتيات العمل في الجيش الكويتي، كضابط اختصاص وضابط صف وأفراد في المرحلة الحالية، في مجال الخدمات الطبية والخدمات العسكرية المساندة.

وبين أنه بالنظر إلى ما أثبتته المرأة الكويتية من كفاءة وتفان وإخلاص في العمل، من خلال توليها العديد من الوظائف والمهن الحرفية والهندسية والطبية، في قطاعات مختلفة في وزارة الدفاع، وهي مجمع الصيانة في لواء الدفاع الجوي ومشغل المعايرة التابع للقوة الجوية وقطاع المنشآت العسكرية، اضافة الى هيئة الخدمات الطبية «فإن هذا الأمر شجعنا على إصدار هذا القرار».

واستذكر الدور البطولي والمهام والأعمال التي قامت بها المرأة الكويتية طوال السنوات الماضية من أجل خدمة بلدها والدفاع عنه، لاسيما إبان فترة الاحتلال العراقي للكويت عام 1990 كذلك مساهمتها في التصدي لجائحة كورونا بالتعاون مع زملائها في «الجيش الأبيض».

وتمنى وزير الدفاع التوفيق للمواطنات الكويتيات اللواتي سيلتحقن بشرف الخدمة العسكرية، داعيا الباري عز وجل أن يحفظ الكويت من كل مكروه، ويديم عليها نعمة الأمن والاستقرار في ظل قيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد القائد الأعلى للقوات المسلحة الشيخ نواف الأحمد، وسمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ مشعل الأحمد، وسمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء.

«النفط» و«البلدي»

مع جميع وزارات ومؤسسات الدولة المختلفة، لاسيما الجهات التي لها مشاريع حيوية وتنموية في الدولة معربا عن شكره لسرعة استجابة وتعاون وزارة النفط في توقيع الاتفاقية وعمل إجراءات الشراكة الادارية بين الجانبين.

واكد حرص المجلس على ايجاد علاقات مباشرة مع اجهزة الدولة عبر توقيع بروتوكولات التعاون المشتركة، حتى يتمكن من تلقي طلبات المشاريع من تلك الجهات بشكل مباشر دون وسيط للنظر فيها ودراستها وفق الاجراءات المعمول بها ما يسهم بتقليل مدة منح الموافقات المطلوبة.

رئيس «الأعيان» الأردني

وهي الأكبر في المملكة.

جاء ذلك خلال لقاء الفايز بالسفير الديحاني وأعضاء لجنة الأخوة الأردنية – الكويتية بمجلس الأعيان، حيث جرى بحث سبل تعزيز العلاقات بين البلدين وتطويرها في المجالات كافة.

وثمن الفايز خلال اللقاء دعم الكويت للأردن، ووقوفها إلى جانبه على الدوام لا سيما خلال أزماته الاقتصادية، مشيرا إلى أن هذا الدعم يعكس «متانة» العلاقات الثنائية التي تحظى برعاية واهتمام القيادتين السياستين في البلدين الشقيقين.

وبين أهمية عقد اللقاءات الثنائية الهادفة إلى تطوير العمل المشترك وفتح مجالات أكبر للتعاون، معربا عن اعتزازه بنموذج العلاقات الأردنية – الكويتية الذي يعد «مثالا يحتذى به على صعيد العلاقات العربية – العربية».

من جانبه أكد الديحاني خلال اللقاء حرص دولة الكويت على تعزيز العلاقات مع الأردن، وزيادة سبل التعاون الثنائي المشترك، وفق توجيهات سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد.

ولفت إلى أن العلاقات الثنائية تؤطرها أكثر من 73 اتفاقية تعاون ومذكرة تفاهم مشتركة، وتعززها لقاءات لجان العمل المشتركة العليا والفنية والتمثيل العسكري والثقافي والصحي، كما يرسخها وجود استثمارات كويتية هي الأكبر في المملكة بنحو 18 مليار دولار أمريكي في مجالات حيوية عدة.

أضاف أن أبعاد العلاقات بين البلدين الشقيقين تتجاوز الحدود الرسمية لتشمل علاقات على المستوى الشعبي كذلك حيث يوجد في المملكة أكثر من خمسة آلاف طالب وطالبة، يدرسون في الجامعات المختلفة، وعدد كبير من السياح ورجال الأعمال، إلى جانب جسر المساعدات الإغاثية الممتد من مؤسسات المجتمع المدني لدعم اللاجئين والمحتاجين طوال العام.

وفيما يخص القضية الفلسطينية شدد الديحاني على موقف دولة الكويت الثابت تجاه نصرة الشعب الفلسطيني، في نيل حقوقه ودعم قضيته العادلة، بما يحقق تطلعات الشعب الشقيق، مشيدا في الوقت ذاته بجهود الأردن قيادة وحكومة وشعبا، في المحافظة على زخم «قضية العرب الأولى» في المحافل الإقليمية والدولية.

من جانبه قال رئيس لجنة الأخوة الأردنية – الكويتية بمجلس الأعيان الدكتور مصطفى البراري، إن الأردن يحرص على إدامة التواصل والعمل، ضمن إطار من الرؤى المشتركة مع أشقائه في الكويت، مشيرا إلى أن العلاقات الأردنية – الكويتية «مميزة» وتحظى باهتمام من القيادة السياسية العليا الأردنية.

وركز البراري خلال اللقاء على سبل تنمية العلاقات الاقتصادية مع الكويت وزيادة حجم الاستثمارات الكويتية في المملكة إلى نحو الضعف بحلول عام 2030، مثمنا في ذات الوقت الجهود التي يبذلها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لدعم برامج الحكومة الأردنية ومشاريعها الحيوية في المحافظات.

من جانبهم بين أعضاء اللجنة أهمية زيادة التبادل الطلابي وفتح قنوات ثقافية مشتركة ووضع آلية عمل لتعزيز التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني، والاستفادة من الخبرات لدى الجانبين ورفع مستويات التعاون بين المؤسسات الأمنية والعسكرية، إلى جانب تعزيز التعاون البرلماني والتشاركية بين لجان الأخوة في البرلمانين الأردني والكويتي.

وأشادوا بمواقف الكويت الرسمية والشعبية تجاه القضية الفلسطينية وسائر القضايا العربية، وحرصها على «وحدة البيت العربي»، والتزامها الواضح تجاه حل الخلافات العربية والبناء على المشتركات من أجل مصلحة شعوب المنطقة.

مقتدى الصدر

بما أعلن من نتائج وعدم قبولنا بها وسنتخذ جميع الإجراءات المتاحة لمنع التلاعب بأصوات الناخبين».

وأعلن أبو علي العسكري المتحدث باسم كتائب حزب الله، إحدى فصائل الحشد الشعبي الأكثر نفوذا في بيان أن «ما حصل في الانتخابات يمثل أكبر عملية احتيال والتفاف على الشعب العراقي في التاريخ الحديث».

في المقابل، احتفل أنصار التيار الصدري بظهور تقدّمه في النتائج الأولية، وجابت مسيرات شوارع العاصمة بغداد رافعة الأعلام العراقية وصوراً لمقتدى الصدر.

وأظهرت النتائج الأولية لفرز الأصوات، التي أعلنتها مفوضية الانتخابات، فوز الكتلة الصدرية بأكبر عدد من المقاعد، إذ حصلت على 73 مقعداً، تليها كتلة تقدم التي يرأسها رئيس البرلمان الحالي محمد الحلبوسي «38 مقعداً»، بحسب الوكالة.

وجاءت كتلة دولة القانون في المركز الثالث بحصولها على 37 مقعداً.

وبعد وقت قصير من إعلان النتائج، وصف مقتدى الصدر الانتخابات بأنها «يوم النصر على الميليشيات»، قائلاً إن الأوان قد آن لحل الميليشيات وحصر السلاح في يد الدولة.

ودعا الصدر «الشعب أن يحتفل بهذا النصر بالكتلة الأكبر، لكن بدون مظاهر مسلحة».

وأشارت رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة العملية الانتخابية فايولا فون كرامون في تقريرها النهائي خلال مؤتمر صحافي الثلاثاء أن «غياب الناخبين رسالة واضحة للطبقة السياسية».

أضافت «كان يفترض بهذه الانتخابات أن تكون بداية جديدة وفرصة لتغيير المشهد السياسي من أجل مستقبل مختلف للبلد. لكن يبدو أن كثراً «للأسف» لم يكونوا مؤمنين بهذه الفرصة».

وقالت إنه «يمكن الطعن بالنتائج، لكن ما لاحظناه من الناحية التقنية هو أن «العملية» كانت هادئة ومنظمة، لم يكن هناك شوائب على الصعيد التقني في غالبية مراكز الاقتراع التي تمت مراقبتها خلال يوم الانتخابات».

أضافت : «من وجهة نظرنا كانت العملية منظمة ومدارة بشكل جيد، تقنياً كانت على ما يرام، ولا سبب لإطلاق تهم» بحصول تزوير.

ووفقاً للنتائج المعلنة، شهدت الانتخابات تراجعاً كبيراً في مكاسب تحالف الفتح الذي يقوده هادي العامري، إذ نجح التحالف في الحصول على 14 مقعداً بعدما كان قد حصد 45 مقعدا في الانتخابات السابقة عام 2018، كما يقول موفدنا إلى بغداد فراس كيلاني.

في المقابل، تمكّن تحالف «دولة القانون» المقرب من إيران، برئاسة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي من تحقيق خرق في الانتخابات، مع أكثر من 30 مقعداً.

ويرى خبراء أن توزع مقاعد البرلمان سيؤدي إلى غياب غالبية واضحة، الأمر الذي سيرغم الكتل إلى التفاوض لعقد تحالفات.

وأشار موفد «بي بي سي نيوز عربي» إلى أن النتائج تمثل «زلزالاً على مستوى الحياة السياسية في العراق»، نظراً للتغير الهائل في نسب الأصوات التي حصلت عليها بعض التحالفات الكبرى.

وبحسب مراسلنا، حقق تحالف العزم برئاسة رئيس المشروع العربي خميس الخنجر مكاسب جيدة في الانتخابات.

ويعد تحالفا العزم وتقدم أبرز التحالفات التي خاضت من خلالها القوى السنية هذه الانتخابات.

وأعلنت المفوضية العليا للانتخابات أنها ستبدأ في تلقي الطعون في النتائج بدءاً من الغد ولمدة ثلاثة أيام، على أن يبتّ فيها خلال سبعة أيام.

وكانت المفوضية قد قالت إن نسبة المشاركة في التصويت بلغت 41 في المئة، مضيفة أن احتساب هذه النسبة جاء بحسبة من قاموا بالتصويت من بين من يملكون البطاقة الانتخابية الذكية، والبالغ عددهم حوالي 22 مليون شخص، وليس من العدد الإجمالي لمن يحق لهم التصويت.

وبحسب المفوضية، بلغ عدد المشاركين في الانتخابات 9 ملايين ناخب علماً بأن عدد من يحق لهم التصويت يبلغ نحو 25 مليون.

وتعد نسبة المشاركة هذه الأدنى في البلاد منذ عام 2005 الذي شهد أول انتخابات تشريعية في العراق بعد الاحتلال الأميركي له عام 2003.

يذكر أن نسبة الإقبال في انتخابات عام 2018 بلغت 44.5 في المئة وفقا للأرقام الرسمية.

وصوت العراقيون لاختيار نواب برلمانهم من بين 3200 مرشح في الانتخابات المبكرة التي تجرى وفق قانون انتخابي جديد ينص على التصويت الأحادي للمجلس المؤلف من 329 مقعداً.

وكانت فيولا فون كرامون، رئيسة فريق المراقبين التابع للاتحاد الأوروبي، قد صرحت في وقت سابق بأن نسبة المشاركة «منخفضة».

وقالت لصحافيين إن انخفاض المشاركة «مؤشر سياسي واضح، لا يسع المرء إلا أن يأمل أن يُنصَت إليه من قبل السياسيين والنخبة السياسية في العراق».

وعقب انتهاء الاقتراع، قالت اللجنة الأمنية العليا للانتخابات إنها أصدرت أوامر «صارمة» إلى السلطات الأمنية في العاصمة بغداد والمحافظات بتشديد إجراءات الحراسة والحماية حول مراكز الاقتراع ومراكز التسجيل ومخازن المفوضية المستقلة للانتخابات.

وخلال التصويت، برزت مشاكل تقنية في بعض مراكز الاقتراع.

وذكرت مصادر صحفية وشهود عيان لبي بي سي أن أجهزة التصويت في عدد من المراكز الانتخابية توقفت عن العمل.

وقال رئيس مجلس المفوضين في العليا للانتخابات اليوم إن الصناديق التي حصل بها بعض المشاكل سوف تنقل صباح يوم غد إلى المكتب الوطني في العاصمة بغداد.

وقالت المصادر إن «أجهزة التصويت حساسة للغاية، فهي تتوقف ما أن يتم تحريكها أو حدوث انقطاع أو خلل في التيار الكهربائي. كما تتطلب إدخال رقم سري عند محاولة إعادة تشغيلها، ولا يمكن الحصول على الرقم إلا من مركز العمليات في العاصمة بغداد».

وأشارت المصادر إلى أن «محاولات الاتصال بمركز العمليات جارية، إلا أن جميع الخطوط مشغولة دون رد. ما دفع بعض الناخبين إلى العودة لمنازلهم بعد طول انتظار».

ويصارع العراق أزمة اقتصادية وتفشياً للفساد والانقسام الطائفي. ويستبعد محللون أن تحقق الانتخابات، وهي الخامسة منذ الغزو الأمريكي عام 2003، تغييرا كبيرا في الساحة السياسية في العراق.

وأجريت الانتخابات قبل ستة أشهر من تاريخها الأصلي، في تنازل نادر لحركة الاحتجاج التي يقودها الشباب والتي اندلعت في عام 2019 ضد طبقة سياسية يُلقى عليها باللوم على نطاق واسع في انتشار ممارسات الكسب غير المشروع والبطالة وانهيار الخدمات العامة.

وقتل المئات خلال تلك الاحتجاجات، كما قتل عشرات النشطاء المناهضين للحكومة أو اختطفوا أو تعرضوا للترهيب في الأشهر الأخيرة، مع اتهامات للجماعات المسلحة الموالية لإيران بالوقوف وراء أعمال العنف.

أمير قطر

الحادة، مشيراً إلى أن الحوار والتعاون يمكن أن يقودا إلى الاعتدال والتسويات البناءة.

وقال إن قطر كانت وما زالت إحدى أكثر الدول سعياً لاستقبال الأفغان وتيسير حركة دخولهم وخروجهم من أفغانستان، مشيراً إلى أن قطر ساهمت في إقامة أكبر جسر جوي في التاريخ ساعد في إجلاء الآلاف من الجنسيات المختلفة.

وأكد الأمير في كلمته بالاجتماع الاستثنائي لمجموعة العشرين بشأن أفغانستان أن دولة قطر حريصة على أن ينعم الشعب الأفغاني بالأمن والاستقرار باعتبارهما شرطاً أساسياً للتنمية والرخاء، مشيراً إلى أن قطر جعلت من الحوار وتسوية المنازعات ركيزة أساسية لسياستها الخارجية.

وأشار إلى نجاح الجهود القطرية في التوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة وحركة طالبان تتوّج في توقيع اتفاق الدوحة في فبراير العام الماضي، معرباً عن أمله في استدامة السلام في أفغانستان.

وأكد أهمية استمرار جهود البناء والتنمية، لا سيما التنمية البشرية، معرباً عن خشيته من نزيف العقول والخبرات الذي تعاني منه أفغانستان منذ أمد طويل، وداعيا الحكومة الانتقالية إلى بذل جهود في إيجاد الحوافز لبقاء أصحابها في وطنهم.

مصر : زلزال

شعر به بعض السكان في الإسكندرية ومدن ساحلية أخرى وبعض مناطق العاصمة القاهرة، مركزه جنوب جزيرة كريت، ويقع على بعد 413 كيلو مترا شمال محافظة «مرسى مطروح» الواقعة شمال غربي مصر.

وأشار القاضي إلى أن الزلزال وقع على خط عرض 35 درجة شمالا و33ر26 درجة شرقا وعلى عمق 25.7 كيلو متر.

إيران : اعتقال

في إشارة إلى الولايات المتحدة الأميركية.

وعزت الوزارة في بيان، نشره التلفزيون الإيراني، اعتقال هؤلاء الأشخاص إلى «منع تعميق اتصالاتهم والتصدي الهادف لتصرفاتهم المخلة بالأمن»، لافتة إلى أنه «بعد إجراء التحقيقات اللازمة ستتم إحالة ملفهم إلى السلطات القضائية لإصدار أحكام».

ولم تسم الوزارة الإيرانية الدول التي عمل المعتقلون لصالحها، لكن إعلانها عَن القبض عليهم في محافظة مطلة على الخليج واتهامهم بالتخابر مع دول إقليمية متحالفة مع الولايات المتحدة، يأتي في وقت تؤكد فيه طهران سعيها لخفض التوترات مع دول الخليج، عبر حوار تخوضه مع السعودية في بغداد لحل الخلافات بين البلدين.